

## الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي

ناجي عبد النور (\*)

أستاذ قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة - الجزائر،  
وعضو الجمعية العربية للعلوم السياسية.

### مقدمة

تشهد الحياة السياسية في تونس منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجة من الحركات الاحتجاجية، لم يسبق لها مثيل منذ أن حصلت البلاد على استقلالها، حيث دخل النظام السياسي منعطفاً حاسماً في مواجهة تصاعد المد الاحتجاجي، الذي مس العديد من المدن، واتخذ أشكالاً جديدة ومتنوعة من الحراك الاجتماعي. وقد اتسمت هذه الحركات الاحتجاجية في بدايتها بالعمل خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، مثل الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات العمالية، إذ قادها الشباب الجامعي المعطل عن العمل وغير المؤطر سياسياً وتنظيمياً. نجحت تلك الحركات في التوسع واختراق معظم القطاعات، ولم تقتصر مطالبها على الحقوق الوظيفية والتشغيل، وإنما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والإعلامي، ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وبفضل تلاحم المحتجين وطول نَفْسهم، استطاعت موجة الحركات الاحتجاجية أن تطيح الرئيس التونسي زين العابدين بن علي مساء يوم الجمعة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وذلك في تطور دراماتيكي لم تشهده منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قبل.

انطلاقاً مما تقدم، تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل موجة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في تونس وتطورها، والتعرف على أسباب ظهورها خارج الأطر المؤسسية والحزبية القائمة، وأهم خصائصها، وصولاً إلى قياس أداء تلك الحركات الاحتجاجية، وتحليل تداعياتها السياسية على طبيعة النظام السياسي التونسي، وأداء قوى المعارضة وتأثيرها في عملية الإصلاح في الأنظمة العربية.

## أولاً: بيئة النظام السياسي في تونس

يعود بدء تجربة الإصلاح السياسي في تونس إلى بداية عقد الثمانينيات، عندما أعلن الرئيس بورقيبة في نيسان/أبريل ١٩٨١ عدم اعراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة، بشرط تخليها عن العنف والتعصب الديني، وعدم الارتباط بقوى أجنبية مادياً أو أيديولوجياً<sup>(١)</sup>. ونتيجة الأزمات التي تعرض لها الحزب الحاكم، وتزوير الانتخابات عام ١٩٨١ و«انفضاض الخبز» في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، التي مثلت قطيعة بين السلطة والمجتمع المدني بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي البطالة، ووقوع الاضطرابات والإضرابات التي امتدت إلى قطاعات العمال؛ في ضوء هذا التوتر، أقدم النظام الحاكم على إعلان حالة الطوارئ عام ١٩٨٤ ووقف الإصلاحات السياسية. وفي ظل هذا الظرف، استغل زين العابدين بن علي منصبه كرئيس للحكومة، وخصوصاً في أثناء تدهور الحالة الصحية للرئيس بورقيبة، فقام بانقلاب سلمي على النظام السابق في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، وتبنى خطاباً إصلاحياً أكثر وضوحاً، مقارنة بالمرحلة السابقة.

### ١ - الإصلاحات الدستورية والسياسية في عهد الرئيس بن علي

قدّم بن علي نفسه، منذ توليه الحكم، على أنه زعيم الإصلاح الذي يضطلع بمهمة وضع أسس الديمقراطية والتعددية وإرسائها، وتكريس دولة القانون والمؤسسات، فركز إعلان مشروع التغيير في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ على إصلاح النظام في اتجاه «حياة سياسية متطورة تعتمد حق تعدد الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية» ومن منطلق «أن شعبنا بلغ من النضج والوعي ما يسمح لكل أبنائه وفئاته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه»، «على أساس سيادة الشعب». وفي هذا السياق، قام بعدد من الخطوات باتجاه الانتقال بتونس نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والقبول بالتعددية السياسية. وكانت أولى الخطوات التي قام بها في عام ١٩٨٨ هي تحديد مدة حكم الرئيس بثلاث ولايات، ويمكن رصد الخطوات التي أعلنها على الصعيد السياسي في ما يلي:

- تنقيح الدستور، وإلغاء الرئاسة مدى الحياة: «يجوز لرئيس الجمهورية أن يحدد ترشحه مرتين متتاليتين»<sup>(٢)</sup>.

- السعي إلى بناء حالة من الوفاق الوطني، حيث دعا المعارضة إلى توقيع ميثاق وطني يكون أساساً للمرحلة الجديدة، شاركت في مناقشته مختلف القوى السياسية والحزبية والنقابية التونسية.

(١) محمد فائز فرحات، «أبعاد التحول الديمقراطي في تونس»، في: مجموعة مؤلفين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، تحرير أحمد منيسي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص ١٧٥.

(٢) لمزيد من التوضيح، انظر: القانون الرقم ٨٨، الصادر في ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٨، والقانون الدستوري المنقّح الفصل ٣٤.

- إصدار قانون الأحزاب السياسية في أيار/مايو ١٩٨٨، وإلغاء نظام الحزب الواحد.
- تنقيح المجلة الانتخابية عدة مرات (١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩٣، ٢٠٠٠، ٢٠٠٣).
- حصول المعارضة على نسبة ٢٠ بالمئة من إجمالي المقاعد في مجلس النواب.
- إدخال المزيد من المرونة على شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، بحيث يحق لكل حزب له نواب في البرلمان أن يقدم مرشحه.

في ظل هذه الإصلاحات جرت انتخابات تشريعية ورئاسية، فأصبحت المعارضة بموجبها ممثلة في البرلمان. وقد جاء في خطاب رئيس الدولة: «سعيًا إلى توفير حظوظ أكيدة لتمثيل الأطراف السياسية التي لها وزن في المجتمع، قررنا تعديل نظام الاقتراع في هذا الاتجاه لنضمن به مرحلة انتقالية ونقله نوعية نحو التعددية في هذه المؤسسة الدستورية»<sup>(٣)</sup>.

### **يُعدّ التحول نحو الديمقراطية من أهم عوامل توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق الأمن على مستوى النظام السياسي.**

وفي خلال ثلاث محطات انتخابية (من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٤)، أسندت السلطة كوتا للأحزاب الفائزة بالطريقة النسبية في حدود ٢٠

بالمئة من مجموع المقاعد في البرلمان، ثم ارتفعت نسبة هذه الكوتا إلى ٢٥ بالمئة في انتخابات ٢٠٠٩ الأخيرة. ويخدم نظام الاقتراع الجديد الأحزاب دون القوائم المستقلة<sup>(٤)</sup>.

من الناحية الاقتصادية، حاولت الجمهورية الثانية مواكبة التحولات العالمية، والتصدي لمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي المتفاوض في شأنه مع صندوق النقد الدولي، وتحرير الاقتصاد تحريراً عاماً من رقابة الحكومة المركزية، مع توجّه نحو السوق العالمية، ونية صريحة بتحويل أجزاء من القطاع العام إلى الملكية الخاصة<sup>(٥)</sup>.

وفي نطاق تشجيع سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد إزالة القيود على الاستيراد، قامت الحكومة التونسية بتخفيف القيود المفروضة على المبادلات بالعملة الصعبة التي تقوم بها

---

(٣) لمزيد من التوضيح، انظر خطاب رئيس الجمهورية، في: الصباح، ٢٨/١٢/١٩٩٢.

(٤) انظر: اعلية العلاني، «تطور المسألة الديمقراطية والنظام الانتخابي من خلال نموذج حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بتونس، ١٩٧٨ - ٢٠١٠»، ورقة قُدِّمَتْ إلى: الأنماط الانتخابية في ظلّ التحول الديمقراطي: ملتقى دولي نظّمته كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر يومي ٣ و٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٥) الشاذلي العياري، «تجربة تونس مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة»، ورقة قُدِّمَتْ إلى: القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٤٢٠ - ٤٢١.

الشركات المقيمة في تونس، حيث أصبح لهذه الشركات، المخصص إنتاجها للتصدير لتلبية حاجيات السوق الرأسمالية العالمية، الحق في أن تقوم بجميع تحويلاتها المالية في ما يتعلق بأنشطتها إلى خارج البلاد بكل حرية. وقد جاءت هذه الامتيازات، التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، كنتيجة لقيام النظام التونسي برفع الحظر عن صرف العملات الأجنبية، حيث لم تعد الاستثمارات الأجنبية بحاجة إلى الموافقة المسبقة من البنك المركزي لاستعادة رؤوس أموالها أو نقل أرباحها إلى الخارج.

## ٢ - أثر الإصلاحات في الاستقرار السياسي والاجتماعي في تونس

يُعدّ التحول نحو الديمقراطية من أهم عوامل توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق الأمن على مستوى النظام السياسي، وذلك لأن التداول على السلطة عن طريق انتخابات تعددية تنافسية حرة ونزيهة تفرز برلماناً يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية، ويساهم في إقرار حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويدعم المشاركة السياسية، وهو ما من شأنه أن يؤسس مشروعية للنظام السياسي، تضمن له الديمومة والاستمرارية؛ فالاستقرار السياسي في هذه الحالة يرادف غياب العنف السياسي بأشكاله الرسمية وغير الرسمية، وإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجماعات داخل الدولة، لان تزايد حدة الفوارق والإقصاء السياسي يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي، والغضب الاجتماعي والسخط العام على المستوى الجماعي، فيدفع الجماعات إلى العنف ضد النظام وقيادته. وفي هذا الإطار يعرف ريتشارد هيغوت (R. Higgott) الاستقرار السياسي بأنه قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح، وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة والتحكم بها، وذلك باستخدام أسلوب كفؤ للإقناع بعيداً عن العنف واستناداً إلى الشرعية<sup>(٦)</sup>.

إن من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في النظام السياسي تفشّي العنف المجتمعي والشعبي، من أعمال شغب وتظاهرات واضطرابات، كنتيجة لشعور المواطنين بالإهمال والإقصاء السياسي، وتغييب المشاركة السياسية، واستئثار الفساد السياسي، وفشل برامج التنمية المستدامة والسياسات التنموية.

إن متبّع المشهد السياسي والوضع الاجتماعي والاقتصادي في تونس يلاحظ الهوة بين الخطاب الحداثي والممارسة السياسية على مستوى الواقع، والفجوة بين الأطر والهيكل الدستورية والمؤسسية الرسمية من ناحية، والواقع السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى، بحيث أصبح التغيير يتراوح بين الشعار والواقع. فالنخب الحاكمة في البلدان العربية، التي تقوم بإدخال قدر من الإصلاح الليبرالي المحدود والمتردد على نظمها السياسية، تتبّع في الوقت عينه سلوكاً مناقضاً، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف أسس الحياة السياسية، وإضعاف ثقة

(٦) ريتشارد هيغتون [هيجوت]، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الحميد (عمّان: المركز

العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠١)، ص ٢٢٠.

المواطنين في السياسة والسياسيين<sup>(٧)</sup>. ويمكن رصد مظاهر المفارقات في ما يلي:

أ - **المستوى الدستوري**: لقد أسس التعديل الدستوري لمركزية النفوذ، وهياً للحكم الفردي من خلال الصلاحيات والسلطات التي منحها لرئيس الجمهورية؛ فهذا الأخير هو الذي يعين أعضاء الحكومة، ويرقي القضاة وينقلهم، ويرأس المجلس الأعلى للقضاء، ويعين غالبية أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الاستشاري (الغرفة الثانية)، وبالتالي ينهي مبدأ الفصل بين السلطات، ويسحب من السلطة التشريعية والسلطة القضائية جوهر وظائفهما ووسائل الدفاع عن اختصاصاتهما.

ب - **مستوى الحريات العامة والفردية**: لم يخصص الدستور التونسي الجديد قسماً مستقلاً لباب الحريات، بل جاءت النصوص المتعلقة بشتى أشكال الحريات العامة موزعة على مختلف فصول الدستور. أما القوانين المتعلقة بالأحزاب والصحافة والانتخاب، فهي تستند إلى وزير الداخلية الذي له سلطة مطلقة في قبول أو رفض اعتماد أي حزب أو صحيفة. وعلى مستوى الممارسة والواقع، يلاحظ القيود المفروضة على حقوق النشر والتعبير والتجمع، باستثناء الحزب الحاكم الذي ينفرد بتأطير المواطنين وتوزيع شعبه على أحياء المدن والأرياف بشكل يضمن تغطية ترابية شاملة. وعليه، أدى الإصلاح الحزبي إلى الانتقال من الحزب الواحد إلى الحزب المهيمن.

ج - **الانتخابات والمشاركة السياسية**: إن المتتبع للتجربة الانتخابية التونسية التعددية يلاحظ أن المشاركة في الانتخابات البرلمانية في الأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٤، ١٩٩٩، ٢٠٠٤ لم تحدث تغييراً ملموساً في وضع الحريات، ولم تدفع إلى المزيد من النزاهة والشفافية، بل ارتفعت نسبة المقاطعة الشعبية وحجم التزوير.

د - **تنامي الهاجس الأمني**: يلاحظ تنامي المعالجة الأمنية للقضايا ذات الطابع السياسي، وتضخم الجهاز الأمني، وتراجع الوظيفة السياسية للحزب الحاكم، مقابل التوسع في الوظائف والأدوار الأمنية، حيث تحول إلى ممارسة الضبط والرقابة على مستوى الشارع التونسي من خلال تحويل خلايا الحزب إلى ما سُمّي لجان الأحياء التي عملت كخلايا مدنية أمنية<sup>(٨)</sup>.

هـ - **الفجوة بين التحرر على مستوى الاقتصاد والتسلطية على مستوى السياسة**: حاولت تونس انتهاج أفضل السبل لتجنب مزالق الانعكاسات السلبية للتحولات العالمية من خلال تبنيها سياسات اقتصادية واجتماعية متوازنة لضمان الاستقرار الاجتماعي، الذي يُعدّ الدعامة الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي.

من خلال مراجعة التطورات السياسية الاقتصادية في تونس، ثبت أنها تطبق سياسة

---

(٧) للمزيد، انظر: جمال عبد الجواد [وآخرون]، **التحول الديمقراطي المتعثر في تونس ومصر** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ١٩٩٨).

(٨) للمزيد، انظر: فرحات، «أبعاد التحول الديمقراطي في تونس»، ص ١٩٦.

التثبيت والتكيف الهيكلي، التي تقوم على سياسات التحرير الاقتصادي، استجابة للضغط التي تعرضت لها تونس من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين. وبالرغم من أن هذه السياسة لم تكن تعني في بادئ الأمر إلغاء دور الدولة بحال من الأحوال، فإنها كانت تعني تغيير طبيعة هذا الدور<sup>(٩)</sup>.

وعلى الرغم من أن تلك السياسة (التثبيت والتكيف) كانت قد ساهمت في توسيع هامش انفتاح تونس الاقتصادي على العالمين الخارجي والداخلي، فإنها لم تسمح في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي في البلاد، بل على العكس من ذلك ساهمت تلك السياسة في الإضرار بعملية التطور الديمقراطي. وعموماً، فإن انعكاسات سياسات التحرير الاقتصادي على تلك العملية سوف يتوقف في جانب منه على طبيعة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها وستفرزها السياسات المعنية.

إن سياسات الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدتها الجمهورية التونسية الثانية كانت قد سهلت عملية الاختراق الإمبريالي للاقتصاد والمجتمع التونسيين، وكرسّت علاقات التبعية للنظام إزاء المراكز الرأسمالية الغربية، التي توفر له موارد مالية عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية للديون، والتي كرسّت في الوقت ذاته عملية تسلط الطبقة البرجوازية المهيمنة التي كانت، وما زالت، غير مستعدة لتقديم تنازلات لمصلحة الإصلاحات الديمقراطية. لذا، كانت تلك العولة بمثابة عقبات وتحديات بنيوية حقيقية وقفت أمام عملية التحول الديمقراطي<sup>(١٠)</sup>.

من خلال متابعة عملية التحول في تونس، يلاحظ أنها تمّت من أعلى، وبمبادرة فوقية من السلطة الحاكمة، حيث كان الرئيس بن علي آنذاك رئيساً للحكومة، ثم قام بانقلاب سلمي، وتولّى الحكم وتبنّى الديمقراطية، ووضع لها قيوداً قانونية وتنظيمية وحتى فكرية، وأصبحت التعددية السياسية معترفاً بها في ظل قيود تحدّ من نشاطها وتحجّم إمكانية وصول الأحزاب إلى السلطة، مع هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية، وهو ما دل على شكلية الديمقراطية دون جوهرها الحقيقي.

لقد ركز النظام على التطوير الاجتماعي والاقتصادي كمتنفس للشعب التونسي يغييه عن المطالبة بالتغيير الحقيقي والإصلاح السياسي والانتخابات النزيهة وتداول السلطة. واستعان في تنفيذ ذلك بالقبضة الأمنية، لكن الفشل في عدم تحقيق التوازن الجهوي في السياسات التنموية بشكل يوفر فرص العمل للشباب المعطل عن العمل، وغياب العدالة الاجتماعية، والتضييق على الحريات الفردية والعامة، كل ذلك جعل الشارع التونسي ناقماً على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

(٩) عبد الرحمن مطر، تونس بن علي: شرعية الانجاز (دمشق: دار النورس، ٢٠٠١)، ص ٤٩.  
(١٠) انظر: «نموذج تونس» في: توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي (دمشق: دار الزاوية، ١٩٨٩)، ص ٢٤.

## ثانياً: خصوصية الحركات الاحتجاجية في تونس

### ١ - واقع الحركات الاحتجاجية

اندلعت الحركات الاحتجاجية في تونس إثر قيام عاطل جامعي (محمد البوعزيزي) بإحراق نفسه في سيدي بوزيد، وذلك في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ثم امتدت موجة الغضب من المناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها لتصل إلى المدن الساحلية والسياحية، مثل سوسا، لتستقر في وسط العاصمة، مركز

في ظلّ التطورات العالمية  
الراهنة وثورة الإعلام  
وتكنولوجيا الاتصال، أصبح  
من غير الممكن عزل أية حركة  
اجتماعية أو سياسية عن  
متغيراتها الداخلية والخارجية.

الثقل السياسي والاقتصادي في البلاد. واتخذت الاضطرابات أشكالاً جديدة تنوعت مظاهرها، من الاحتجاجات إلى التظاهرات والاعتصامات والإضرابات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية، وشاركت في هذه الأنشطة فئات اجتماعية مختلفة (فئات الطلبة والعمال والموظفين والمحامين والأطباء)، وتجاوب معها التونسيون في عدد من العواصم الأوروبية، كباريس ولندن،

حيث نظموا مسيرات احتجاج أمام الكثير من السفارات التونسية والمنظمات الدولية. وما يمكن رصده في الفعل الاحتجاجي هو ظهور الشباب كفعل هام في المشهد السياسي، حيث انخرط في العديد من الحركات الاحتجاجية، وتحلى بقدر كبير من الاستقلالية. ولم تقتصر المطالب في هذه التجمعات الاحتجاجية على الحقوق الوظيفية والتشغيل، وإنما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والحريات الإعلامية، وحقوق المواطنين في الإعلام والوصول إلى المعلومة، ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلى المطالبة بتنحية الرئيس من الحكم.

### ٢ - خصائص الحركات الاحتجاجية

لقد طرأت مجموعة من التغيرات على الاحتجاج التونسي، شكلاً ومضموناً، لعل أهمها الاتساع الكمي والنوعي، وتبني الانتفاضة المواجهة مع الأجهزة الأمنية حتى سقط منها قتلى بالعشرات. أما أهم الخصائص التي تميزت بها الحركة الاحتجاجية، فهي:

- قاد الحركات الاحتجاجات شباب هم خريجو الجامعات وحملة الشهادات العليا والمعتطلون عن العمل. وقد ساهم هؤلاء بشكل واضح في انتشارها وتوسعها حتى وصلت إلى المدن الساحلية وإلى العاصمة تونس.

- بدا الحراك عفويّاً خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والطلابية، بسبب حالة الجمود والانقسام الداخلي التي شابت أحزاب المعارضة وخوفها من بطش السلطة.

- عدم قدرة القوى السياسية (الأحزاب السياسية والجمعيات غير السياسية) على

التواصل مع قوى الاحتجاج الاجتماعي، بسبب غياب التحالف، أو على الأقل نوع من التواصل بين الشباب والعاملين في المجال السياسي.

– الاعتماد على العمل الاحتجاجي المباشر، مثل التظاهرات والإضرابات والاعتصامات، كبديل من العمل السياسي، وبدون الحصول على تصريح مسبق من السلطة ممثلة في الأجهزة الأمنية.

– طول نفس التحرك الشعبي التونسي، إذ امتدت الانتفاضة ٢٥ يوماً.

– التوزيع الجغرافي للاحتجاجات، بحيث انطلقت من البلديات في وسط البلد وجنوبها إلى المدن في الشمال والمناطق السياحية، حتى وصلت إلى العاصمة، مركز المؤسسات السياسية والإدارية والأمنية.

– عبرت الحركات الاحتجاجية عن نمط جديد من المطالب الاجتماعية والسياسية والحاجة إلى الإصلاح السياسي.

ملاحظة أخيرة تتعلق بأهم ميزات الحركات الاحتجاجية، وهي تأسيسها على البعد التاريخي، فالشعب التونسي له ذاكرة نضالية اجتماعية عميقة تعود إلى حركات التحرر من الاستعمار الفرنسي في الأربعينيات من القرن الماضي، حيث قادت الاتحادات العمالية حركات احتجاجية تطالب بالتحرر والاستقلال.

## ثالثاً: المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في الحركات الاحتجاجية

في ظل التطورات العالمية الراهنة وثورة الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، أصبح من غير الممكن عزل أية حركة اجتماعية أو سياسية عن متغيراتها الداخلية والخارجية. وهذه الحقيقة العلمية تنطبق على موجة الاحتجاجات في تونس، حيث تضافر العديد من المتغيرات الداخلية الاجتماعية والسياسية مع الإقليمية والدولية فدفعت إلى موجة الاحتجاجات. وأغلب الحركات الاحتجاجية التي شهدتها بلدان المغرب العربي منذ الاستقلال، لم تنطلق من فراغ عفوي، بل كانت تقف وراءها دائماً إرهابات سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية.

### ١ – المتغيرات الداخلية

تنقسم إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية:

أ – **العوامل السياسية:** يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع نتيجة عدة عوامل، من بينها وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية، ويُقصد بذلك تحقيق أربعة أبعاد: الأول هو أن يعكس النظام السياسي قيم المجتمع الثقافية والاجتماعية الرئيسية؛ الثاني هو أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع؛ الثالث هو أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط جميع أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر



كل جماعة أو فئة بأنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار؛ **الرابع** هو أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل امتداداً لها<sup>(١١)</sup>.

عندما عجزت مؤسسات النظام السياسي الرسمية، خاصة المؤسسات المحلية الأقرب من المواطن المحلي والمسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة وغير الرسمية (ضعف الأحزاب السياسية، احتكار وسائل الإعلام)، عن استقبال التطورات الاجتماعية وتبني المطالب الاجتماعية واحتوائها، أصبح ذلك مبعثاً ودافعاً لوضع الأزمة، ونمو حركات الرفض الاجتماعي والسياسي، التي تعبر عن نفسها في مختلف الأشكال من الحركات والاحتجاجات وخروجها عن الأطر المؤسسية والحزبية.

ويمكن تلخيص هذه العوامل، التي حركت الفعل الاحتجاجي، بالنقاط التالية:

(١) تمثل الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع أحد الأسباب الدافعة إلى الاضطرابات؛ فالخطب والتصريحات الرسمية قدمت صورة مشرقة عن الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس، لكنها موجودة فقط في الشريط الساحلي الشمالي، هذه التصريحات غدت عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠٩ في جو من المقاطعة الواسعة. إن وجود أزمة ثقة ومصادقية في خطاب السلطة على امتداد عقدين من حكم الرئيس جعل الشباب ينتقم من الأوضاع العامة، ويخرج في حركات احتجاجية تعبر عن حالة غضب.

(٢) انهيار شرعية النظام القائم نتيجة عجزه عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية، ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية، حتى يتمكن الشباب التونسي من المساهمة في صنع السياسات العامة، والتمثيل على مستوى المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية.

(٣) الحضور المكثف للحزب الحاكم إدارياً، وعلى مختلف المستويات، وطنياً وجوياً ومحلياً، وممارسة الرقابة عن طريق إنشاء لجان التنسيق الحزبي، إضافة إلى التداخل بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب والوزارة الأولى، وهو من مخلفات عهد النظام السابق. ولم يبق أمام الشباب إلا التظاهر لإخراج المكبوت من أجل أن تتمكن الأغلبية الصامتة والمهمشة من التعبير عن سخطها<sup>(١٢)</sup> على هذه الممارسات التي عمقت الشعور بخيبة الأمل في تجسيد المشاركة الفعلية.

(٤) طرح مشروع يكرّس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق، حيث تصاعدت وتيرة الجدل الدائر في تونس بشأن مطالبة قوى سياسية ونقابية بالتمديد للرئيس

---

(١١) علي الدين هلال، **الأزمة في النظام السياسي اللبناني** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٣٣٠ - ٣٤٨.

(١٢) حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية - سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٥٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٣٢٦.

زين العابدين بن علي لولاية سادسة عام ٢٠١٤. ووُجّهت الدعوة إلى اللجنة المركزية للحزب الحاكم لتبني هذه المطالبة رسمياً. وفي المقابل، شنت المعارضة حملة مضادة، محذرة من مغبة ما تراه تعديلاً جديداً للدستور على المقاس، بما يرسّي عملياً رئاسة مدى الحياة، وتأثير ذلك في مستقبل العمل السياسي، ومبدأ تداول السلطة في تونس.

(٥) ضعف القوى الحزبية، وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم، حيث لم تتمكن الأحزاب السياسية في تونس من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية، وتمثيل المصالح ونقل انشغالات الشباب إلى أجندة السياسة العامة للحكومة، فأصبحت عاجزة بسبب تقادم أفكارها وأيديولوجيتها وأساليبها في الدعاية والممارسة ومختلف أشكال الفعل السياسي، وأصبحت تعيش أمراضاً داخلية، كغياب الديمقراطية والجري وراء المناصب والمكاسب والمصالح، رغم درجة تمثيلها الضعيفة في البرلمان<sup>(١٣)</sup>. هذه الوضعية التي تعيشها الأحزاب شجعت الشباب على الخروج في مسيرات عفوية غير مؤطرة ليعبر عن مصالحه بعدما عجزت الأحزاب عن القيام بدور الوسيط والمعبّر عن هذه المصالح. وظلت الأحزاب مبتعدة عن الاحتجاجات الاجتماعية، فلم تسجل حضورها في الفضاء العمومي تعبيراً عن الاحتجاج، ليراهن الشباب على الوسائط الإعلامية الحديثة لإيصال رسالته. هذا بالإضافة إلى غياب دور المعارضة والمجتمع المدني في طرح مبادرة لشراكة حقيقية من أجل إيجاد حلول للمشكلات وصوغ مستقبل البلاد. وهذا ليس ناجماً عن القمع فحسب، بل هو ناجم أيضاً عن تشتتها وعدم اهتمامها إلى الأرضية المشتركة التي تقوّيها وتقوّي الحركة الاجتماعية والشعبية.

(٦) تغيب النزاهة في الانتخابات: يُعدّ ارتباط الانتخابات الرئاسية بالانتخابات التشريعية في تونس أمراً مثيراً للدهشة في ظل نظام رئاسي يتسم من الناحية النظرية بالفصل الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ فقد عرفت العمليات الانتخابية في تونس ربطاً مربكاً لدى الناخب بين انتخاب كل من أعضاء السلطة التشريعية والمرشحين للرئاسة في وقت واحد. أما نتائج الانتخابات التشريعية، فجاءت لتعبر عن مجلس نيابي وحيد اللون (انتخابات ١٩٨٩)، بالرغم من عرفته هذه الانتخابات من إقرار نظام القوائم الموسعة في دورة واحدة، وبالأغلبية، وكذلك انتخابات ١٩٩٤، على الرغم من إلحاح المعارضة على نظام النسبية الذي يسمح بتمثيلها في البرلمان. وتكررت العملية في انتخابات ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ البرلمانية والرئاسية الخامسة، التي أسفرت عن فوز بن علي بولاية رئاسية خامسة، كما فاز حزبه بأغلبية ساحقة في الانتخابات النيابية. وقد وصفت المعارضة الانتخابات الأخيرة بالمهزلة، كما شككت المنظمات غير الحكومية الدولية في حريتها ونزاهتها، على أساس أن نتائجها محسومة ومعروفة، ونسبة المفاجأة فيها معدومة.

(٧) من مقرب آخر، يمكن تمثّل السلوك الاحتجاجي كمناسبة لتفريغ المكبوت

(١٣) انظر: سالم لبيض، «الدولة وأحزاب المعارضة القانونية... أية علاقة؟ حالة تونس»، المجلة العربية

للعلوم السياسية، العدد ٢٧ (صيف ٢٠١٠)، ص ٢١.

السياسي، والاقتصاد من المسؤولين عن تفاقم الأزمات المجتمعية في تونس.

**ب - العوامل الاجتماعية:** يظل العامل الاجتماعي أكثر العوامل وجاهة في تفسير السلوك الاحتجاجي في تونس؛ فأغلب الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس خلال الستينيات والسبعينيات وانتفاضة الخبز في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ كانت بسبب تردي الخدمات الاجتماعية والبطالة، وتفشي الفساد، وغياب العدالة الاجتماعية.

(١) **البطالة:** يُعتبر الشغل فاعلاً اجتماعياً أساسياً، ومن عناصر مقاومة البطالة ومواجهتها. فعندما تلتقي عوامل الهشاشة والبطالة والهامشية، تنشأ بيئة لا يمكن أن تطاق، وتكون الاحتجاجات والاضطرابات هي المتنفس.

**أغلب الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس خلال الستينيات والسبعينيات وانتفاضة الخبز كانت بسبب تردي الخدمات الاجتماعية والبطالة.**

وعليه، يمكن تفسير خلفية الاحتجاجات في تونس بمطالب الفئات المهمشة، وخصوصاً الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، الذين يطالبون بتوفير فرص عمل لهم، لا سيما أن نسبة البطالة لدى هذه الفئة وصلت إلى حوالي ١٤ بالمئة، حسب الإحصاءات الرسمية. وقد قامت الحكومة بتنفيذ عدد من المشروعات للتخفيف من حدة البطالة، منها مثلاً مشروع الخارطة الصناعية الجديدة

لدعم تنمية المناطق الداخلية، ومشروع تنمية مناطق الوسط الغربي والشمال الغربي. كما قامت الحكومة بدمقرطة الجامعات بأن وزعت الجامعات داخل كل ولاية تقريباً، وهو ما أدى إلى الاختلال بين العرض والطلب؛ فأصبحت الجامعة التونسية تعيش ضغوط التكوين، ولم يعد الاقتصاد التونسي بمختلف هياكله قادراً على استيعاب تلك الطاقات الجامعية الشابة؛ ففي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وصل عدد مؤسسات التعليم العالي التونسي إلى ٢٠٠ مؤسسة منتمة إلى ١٢ جامعة، سُجل فيها ٨٢٨،٣٥٠ طالباً، يكونهم ٢٠٠٠ مدرس، لكن المشكلات تكمن في عدد المتخرجين الجامعيين بمختلف الشهادات العلمية (٨٠ ألف متخرج)، وعجز اقتصاد البلاد، بقطاعيه العام والخاص، عن استيعابهم<sup>(١٤)</sup>.

يضاف إلى ذلك أن الشهادات التي تعترف بها المؤسسات العامة والخاصة لا يُنتدب أصحابها للعمل.

(٢) **الغبين الاجتماعي،** وهو يُعتبر من أسباب الاحتقان الاجتماعي؛ فالألم النفسي الذي يتحول إلى غضب شعبي يعتصر نفوس أبناء الشعب حين يرون حفنة من العائلات المتنفذة تستولي على مقدرات البلاد الاقتصادية، وتعيش في البذخ والترف على حسابهم وحساب كدحهم وشقائهم، وتستغل ما لديها من نفوذ سياسي لتنادي بتعيين وريث للحكم حتى تضمن استمرار سيطرتها على الحكم.

(١٤) أحمد جدي، «مطالب البناء وتحديات العولمة»، المغرب الموحد، العدد ٣ (٢٠٠٩)، ص ٢٢.

(٣) **غياب العدالة الاجتماعية:** تُعدّ السياسة التنموية غير العادلة في تونس من أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية، لأنها تتسبب في الفوارق الاجتماعية الضخمة، حيث انقسمت البلاد على مستوى التنمية إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية، سواء الأجنبية أو الحكومية، ومناطق داخلية معزولة وكأنها تعيش خارج زمن التنمية الذي تشهده تونس، وهو ما أدى بسكان المناطق الحدودية إلى الهجرة باتجاه الجزائر، فراراً مما أسموه تدهور ظروف المعيشة بفعل غياب برامج تنموية عن هذه المناطق التونسية المعزولة. وقد حاول النظام التونسي تبرير ذلك بكون الهجرة عمليات معزولة لا علاقة لها بالوضع العام في تونس.

(٤) **الفساد الإداري والمالي:** يُعتبر الفساد بأشكاله وأنواعه في تونس القاعدة الأساسية في التعامل مع المواطن، وقد تحوّل إلى داء سرطاني ينخر في جسم الإدارة والمجتمع ككل.

(٥) **تدحرج الطبقة الوسطى:** تنامي في تونس خلال السنوات الأخيرة تدحرج الطبقة الوسطى في المجتمع، بسبب غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى لذوي الدخل المحدود. من الناحية الاجتماعية، تؤدي الفئة الوسطى دوراً أساسياً في تحقيق التوازن الاجتماعي والحراك الاقتصادي؛ إذ تشير إحصاءات رسمية إلى تضاعف عدد السكان الذين يعتمدون على الاستدانة من البنوك للإنفاق على شراء البيوت والسيارات الخاصة والأثاث ١٦ مرة في خمسة أعوام، فارتفع من ٥٠ ألف شخص عام ٢٠٠٣ إلى ٨٠٠ ألف شخص عام ٢٠٠٨، مُحققاً رقماً قياسياً. ويقول خبراء اقتصاديون إن غالبية أرباب البيوت من الأسر المتوسطة صاروا يستدينون لاقتناء بيت جديد أو سيارة أو لشراء الأثاث والتجهيزات المنزلية، وحتى للمصروف الشهري، وهو ما أدى إلى تضخم حجم الديون الخاصة<sup>(١٥)</sup>.

**ج - العوامل الاقتصادية:** لقد مثّل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الاضطرابات؛ فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي تبنتها تونس، بضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين، وما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات، وبخاصة في ما يتعلق بزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، لحقت أضرار بالفقراء والمهمشين، وتوسعت الهوة بين الطبقات، وازدادت حدة التناقضات والاختلالات داخل المجتمع التونسي.

فبالرغم من أن الوضع الاقتصادي في تونس، الذي دفع إلى الانفجار، يُعتبر الأفضل، مقارنةً بسائر البلدان العربية، من حيث نسبة البطالة والقوة الشرائية ونسبة النمو الاقتصادي، وإدارة الأعمال وتكنولوجية الإعلام والاتصال، في ظلّ شح الموارد في هذا البلد، الذي يعتمد على الزراعة والسياحة، فإنّ المشكل يكمن في انعدام التوازن في النمو الاقتصادي؛ فالمحافظات الجنوبية التونسية، التي شهدت الاضطرابات الأخيرة، تشتكي قلة الأموال المرصودة لمشروعات التنمية التي يمكن أن توفر الوظائف للعاطلين. كما يشتكي أبناؤها

(١٥) انظر: رشيد خشانة، «الحركة الاحتجاجية في تونس دوافعها اجتماعية بالأساس بعد إخفاق برامج الحكومة في تخفيف حدة البطالة بين الشباب»، القدس، ١١/١/٢٠١١.

التمييز في الوظائف العليا، وغياباً جزئياً أو كلياً للعدالة الاجتماعية، وسوء توزيع الثروة، واحتكار الاستثمار من قبل فئة مقربة من السلطة الحاكمة، وتفشي الفساد، حيث يدل مؤشر منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠٠٧ على توقعات تنذر بما هو أسوأ؛ إذ تراجع ترتيب تونس من المرتبة ٤٣ في عام ٢٠٠٥ إلى المرتبة ٦١ في عام ٢٠٠٧.

وبالإضافة إلى غياب التوازن والعدالة في التنمية بين الشريط الساحلي والمدن الداخلية، يواجه الاقتصاد المحلي صعوبات جعلت غالبية المواطنين تتجه إلى البحث عن عمل في القطاع الموازي (باعة متجولون) أو يبحثون عن قنوات سرية للهجرة إلى أوروبا. إن غياب المرونة حال دون جعل القطاع الموازي متنفساً لاحتقان سوق العمل في تونس. كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالدول الأوروبية عام ٢٠٠٩، أثرت في الاقتصاد التونسي تأثيراً مباشراً، وتجلى ذلك من خلال انكماش الاستثمار، وتراجع الإقبال السياحي، وانخفاض استهلاك الملابس، وتفاقم المصاعب في وجه الاقتصاد التونسي.

ولقد أدت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تدمير كامل للشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المحلية، التي كانت في طريقها إلى التطور. وفي مناخ مُحْتَقَن، مع فقدان الأمل، تكثر ظاهرة الانتحار كنتيجة لانسداد السبل بأسرها.

**د - العوامل الإدارية:** على الرغم من جميع الجهود المبذولة والإمكانات البشرية والمادية المصروفة على عمليات الإصلاح الإداري في تونس، فإن التعثر في أداء الأجهزة الحكومية ظهر على المشهد الإداري والسياسي، بسبب تركيز جهود الإصلاح الإداري على بناء الهياكل والأنظمة الرسمية، وهو ما زاد من اللوائح واللجان، فدارت عملية الإصلاح في حلقة مفرغة ذات طابع بيروقراطي يتوقف حلها على خلق كيانات تنظيمية جديدة لعلاج القصور في الأداء أو تطوير اللوائح، هذا إضافة إلى الاعتماد على منهج غير ديمقراطي في الإصلاح والتطوير، بمعزل عن الأطراف المعنية بالتطوير وأداء الأجهزة الحكومية من داخلها أو من خارجها<sup>(١٦)</sup>، حيث تحولت برامج الإصلاح إلى طقوس دعائية ذات مضامين صورية، بدون وجود رقابة فعلية وحوكمة إدارية.

## ٢ - المتغيرات الخارجية

ساهمت المتغيرات الخارجية في تدعيم الفعل الاحتجاجي ومساندته في بيئة كانت مأزومة ومرشحة لموجة الاحتجاجات، وعليه، يمكن القول إن العوامل الخارجية جاءت مساعدة. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى نوعين من المتغيرات:

**أ - المتغيرات الإقليمية:** يقصد بها تلك المتغيرات التي جاء بها النظام الإقليمي الفرعي (بلدان الاتحاد المغربي العربي)، حيث تُعَدُّ القيود الإدارية والرسوم المالية والمضايقات

(١٦) انظر: عبد الرحمن تيشوري، «التجربة المصرية والتجربة التونسية في الإصلاح الإداري» الموقع

السوري للاستشارات والدراسات القانونية، ١٩ / ٧ / ٢٠٠٩، < <http://www.barasy.com/forum/showthread.php?t=5582> >.

الحدودية التي تعيق تنقل التونسيين إلى بلدان المغرب العربي، سواء لغرض السياحة أو العمل أو التجارة التي تُعتبر المصدر الرئيسي لرزق سكان المدن الحدودية، من العوامل الدافعة إلى الحراك الاجتماعي، كتلك القيود والرسوم التي فرضتها الجماهيرية الليبية على دخول أبناء الشعب التونسي إلى الجماهيرية، فسببت في آب/أغسطس ٢٠١٠ تفجير الأوضاع في الجنوب الشرقي، حيث انتفض سكان مدينة بن قردان، التابعة لولاية مدنين، احتجاجاً على تضيق التجارة مع ليبيا.

**ب - الثورة في مجال الإعلام والاتصالات:** تُعتبر ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام التونسي. ويمكن القول إن جيل هذه الانتفاضة لم يذق طعم الديمقراطية، ولم ينعم بتعددية أو بحريات منذ وصوله إلى هذا

### تعتبر ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام التونسي.

العالم، بينما أقتنعت متابعته لوسائل الاتصال والإعلام الجديدة بأنه لا يقل عن الشعوب الأخرى أحقية ولا جدارة في ممارسة الديمقراطية. ولذلك لاحظنا أن مطالب التشغيل والتنمية العادلة تتداخل مع المطالب السياسية. وفي ظلّ الوضع الإعلامي الدولي، لم يعد النظام في تونس قادراً على إخفاء تجاوزات حقوق الإنسان، فمن الآثار الإيجابية للإعلام الجديد أن منح الحركة الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم ساعة بساعة تقريباً، ومكّن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، حيث اتسمت الحركة بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي. وبرز بقوة دور «إعلام المواطن»، متحدياً التعقيم الإعلامي الرسمي أو التوظيف السياسي له. فالشبكة العنكبوتية أدت دوراً كبيراً في نشر المعلومات والصور، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك»، وأصبحت معظم محطات التلفزة في العالم تلجأ إلى هذه الوسائل للحصول على الأخبار والصور. وما لا تستطيع هذه الوسائل بثّه يجري إرساله وبثّه عبر «اليوتيوب». واللافت أن هذه الأحداث جاءت بعد نشر موقع «ويكيليكس» العديد من الوثائق السرية والحساسية عن الفساد وعن تجاوزات في ميادين حقوق الإنسان في تونس؛ فالتقرير الذي بعث به السفير الأمريكي في تونس إلى الخارجية الأمريكية مفاده أن الأوضاع في تونس متعفنة، والفساد منتشر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة تحكّم عائلة الرئيس وأصهاره في الحكم والاستثمارات الداخلية، وأن بن علي متقدم في السن، وبعيد عن الأنظار، ومحاط بالفساد، وهو ما ألح إلى أن بن علي لم يعد صديقاً وحليفاً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية، فدفع إلى المطالبة بإزاحته، في بيئة كانت ناضجة ومستعدة لموجة من الاحتجاج.

**ج - دور منظمات المجتمع المدني العالمي الحقوقية:** تجلّى دور هذه المنظمات من خلال الأنشطة والممارسات، وإصدار تقارير ونشرات ضد النظام، وهذا شكّل جانباً هاماً من

جوانب دعم مسيرة التنديد والضغط، وتحويل الإحباط إلى تظاهرات جماعية. ويشار هنا، بصفة خاصة إلى تقارير المنظمات الحقوقية في أثناء الانتخابات الأخيرة وبعدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أبرزها:

(١) منظمة «مراسلون بلا حدود»، التي اتهمت السلطات التونسية بمنع الصحفيين والمراسلين الأجانب من أداء عملهم خلال الانتخابات: «التعددية في الأخبار ليست واقعاً بعد في تونس».

(٢) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، التي أوردت في تقرير أصدرته تحت عنوان تونس: «تضارب السياسات الأوروبية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في تونس»، أن السلطات التونسية تنتهك بصورة منهجية ومنظمة معظم الحقوق والحريات، التي التزمت بها وأقرتها اتفاقيات الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي.

(٣) منظمة العفو الدولية، التي قالت في بيان لها إن استطلاعا أجريته في تونس يُظهر أن سلطات هذا البلد لم تفِ بوعدها تحسين سجل حقوق الإنسان، فـ «وراء الواجهة، هناك جو من القمع مستحكم».

(٤) منظمة «هيومان رايتس ووتش»، التي شككت في حرية الانتخابات ونزاهتها. وقالت في بيان لها صدر في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إن الأعمال القمعية والضوابط الصارمة التي تفرضها الحكومة التونسية أدت إلى إجراء انتخابات تفتقر إلى الحرية والنزاهة.

## رابعاً: التداعيات السياسية للحركات الاحتجاجية

### ١ - على مستوى النظام السياسي التونسي

حققت الحركة الاحتجاجية ما يلي:

أ - نجحت بمطالبها الاجتماعية والسياسية، في الضغط على النظام وإسقاط الرئيس من سدة الحكم، واستحداث حالة من الحراك السياسي في الشارع التونسي.

ب - بعثت الروح في جسم المعارضة السياسية المنهكة بخلافاتها الداخلية والخارجية، فلأول مرة تنجح حركات المعارضة الرئيسية، بمختلف أطيافها الفكرية، في إصدار بيان مشترك يساند الاحتجاجات ويتبنّى مطالبها. ولم تغب عن ذلك حركة النهضة المحظورة، واتحاد النقابات الذي ساند الحركات الاحتجاجية.

ج - أفضلت مشروع توريث الحكم، الذي كان تداوله قد بدأ في المشهد السياسي.

د - عبّرت بقوة عن إفلاس الأحزاب السياسية والمجتمعات المدنية، وفقرها السياسي والمجتمعي وعمق أزمتها مع الجماهير.

هـ - كشفت عن أزمات التحول السياسي التي يتخبط فيها النظام السياسي التونسي، من أزمة الشرعية وأزمة المشاركة السياسية، إلى أزمة النظام البنيوية، وتقييد التعددية السياسية.

و - دلت على عدم قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة على استيعاب مطالب قوى اجتماعية جديدة (فئات المعطلين من أصحاب الشهادات العليا).

ز - أثبتت أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون إصلاحات سياسية؛ فالفساد السياسي مناخ مؤات لخدمة طبقة واحدة هي طبقة السياسيين، بينما يتحول باقي الشعب إلى فقراء متفرجين، وربما كانت هذه الهبة الشعبية هي مدخل الشعب التونسي للتحرر السياسي.

ح - أكدت عدم جدوى الحل الأمني في معالجة مشكلات السياسات العامة وقمع الحريات العامة والفردية.

ط - بينت عجز الأنظمة وعدم استطاعتها إخفاء الانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان وحرية الصحافة، في زمن ثورة المعلومات والإعلام الجديد.

ي - أثبتت فشل الاستراتيجيا التي اتبعتها الدول الغربية في موقفها من حكومات شمال أفريقيا عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، والقائمة على تشجيع تلك الحكومات على إحراز نمو اقتصادي مقابل تغيب الديمقراطية، لمحاصرة التنظيمات الإسلامية المتشددة، على اعتبار أن سوء الأحوال الاقتصادية يؤدي إلى يأس الشباب، وبالتالي يمكن استقطابهم.

## ٢ - على مستويات البلدان العربية

إن نجاح الحركة الاحتجاجية في تونس في تغيير الحكم والوصول إلى تلبية مطالبها السياسية، سيكون عامل إغراء وتحفيز للحركات الاحتجاجية الأخرى في البلدان العربية، لتصعيد الاحتجاج، في ظل غياب الإصلاح السياسي وضعف المشاركة الشعبية ومحدودية تأثيرها، وتفاقم الأزمات الاجتماعية؛ فبحكم تشابه الظروف الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية والبنية النفسية لدى الشعوب العربية، وغياب الديمقراطية والحريات العامة، يمكن أن تتكرر الحالة التونسية في بعض البلدان العربية، بسبب خطأ حكومي أو كارثة طبيعية أو إنسانية تحدث. وما تصاعد العنف داخل المجتمعات العربية إلا أجراس تُقرع للتنبيه إلى الخلل الكبير الذي بدأ يلقي بظلاله على العلاقة بين الحكومات المنتابغة والمواطن المتطلع لحقوقه الاجتماعية والسياسية. لهذا سارعت بعض الحكومات المرشحة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير، قد تمنع انتقال «عدوى» الاحتجاجات على أوضاع اقتصادية، وقضايا فساد؛ فهناك الأردن الذي اتخذ إجراءات اقتصادية لخفض الأسعار من أجل تهدئة السخط الشعبي بها، وهناك الجزائر، التي تراجعت عن قراراتها الاقتصادية التي كان من شأنها تخفيض الدعم على سلع أساسية، وذلك بعد موجة من الاحتجاجات التي شهدتها البلاد. كما أنه لا يُستبعد أن تشهد بلدان عربية ضغوطاً دولية، كالتي شهدتها تونس، لتستجيب في النهاية لمطالب الشارع.



## خاتمة

يشهد الوطن العربي في السنوات الأولى من الألفية تنامياً ملحوظاً لأشكال وصيغ الاحتجاج والحركات الاجتماعية، التي انخرط فيها الطلبة وفئات المهتمّين اجتماعياً، كردود أفعال على قرارات وسياسات اتخذتها النظم السياسية في ظل ظروف اجتماعية قاسية، وضغوط اقتصادية دولية. وأصبح السلوك الاحتجاجي والطلب الاجتماعي هما العنوان البارز للوضع الاجتماعي والسياسي؛ ففي أكثر من مناسبة، وعلى صعيد جميع القطاعات تقريباً، تلوح حركات مختلفة في النوع والدرجة، تعبيراً عن مواقف منطوية على تحسين ظروف المعيشة وزيادة الأجور والعدالة في توزيع الثروة والتنديد بالفساد، وإمكانية أن تتحول احتجاجات اجتماعية إلى مطلب سياسي في البلدان العربية، إذا توفرت الظروف الموضوعية والسياسية. وتستطيع هذه الحركات الاحتجاجية بناء شبكات وتحالفات مع حلفاء أقوياء من الفاعلين في المجال المدني أو السياسي الداخلي، والدفع من أجل إحداث تغيير سياسي □

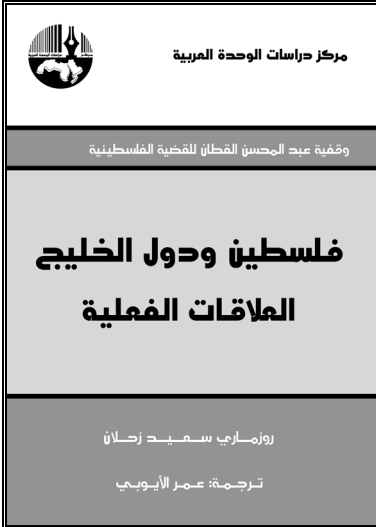
## صدر حديثاً

### فلسطين ودول الخليج العلاقات الفعلية

روزماري سعيد زحلان

يمثل هذا الكتاب محاولة جادة لإجراء تحليل كامل لبواعث حكام الخليج العربي للتأثير في موقف القوة العظمى من القضية الفلسطينية وتعديله. وقد زعم العديد من المنظرين أن هؤلاء الحكام تصرّفوا بدافع تلاقي انتقادات شعوبهم أو الترويج لأنفسهم بأنهم قادة عظام، أو الأمرين معاً. لكن هؤلاء المنظرين لم يقدموا أدلة تدعم هذه التفسيرات.

يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع أن تدرك، تماماً قوة الموقف السعودي إزاء فلسطين، كما يوضح العديد من الحوادث المعاصرة؛ قال أنتوني كوردسمان عندما تولّى ريغان الرئاسة في سنة ١٩٨١ «على الإدارة الأمريكية الجديدة أن تتعلّم، مرة أخرى، أن الاهتمام السعودي بالقضية الفلسطينية ليس إيماءة شكلية، وإنما التزام سياسي أساسي». لكن كل إدارة أمريكية جديدة تبدأ بموقف غير مبالٍ، لتتعلم من جديد أن السياسة السعودية تأتي استجابة لقوى القومية العربية.



١٧٥ صفحة

الثمن: ٧ دولارات

أو ما يعادلها